### المنطقة باتت الآن خالية تمهيدا لتسليمها إلى «السكنية» في غضون أيام لتوزيعها على المواطنين

# الوزير الفارس: الانتهاء من عملية نقل إطارات «رحية» إلى «السالمي»

## إزالتها جاء ت نتيجة جهد وتكاتف وتعاون عدد كبير من الجهات الحكومية والخاصة وبما يعادل 45 ألف «درب»

## لا مخاوف من تكرار الحرائق في «السالمي» فالتخزين وفق مواصفات عالمية والموقع مسور ومراقب بالكاميرات

## عبدالله الاحمد: وضع خارطة طريق للتخلص من الإطارات وإعادة تدوير جميع النفايات على اختلاف أنواعها في البلاد

## الهيئة لن تسمح مرة أخرى بإنشاء مرادم جديدة في البلاد وإضاعة مساحات من الأراضي على المواطنين

احتفالية بانتهاء أزمة الإطارات في موقع ارحية

الوزير الفارس متحدثا للإعلاميين

الشيخ عبدالله الأحمد متحدثاً للحضور

أعلنت الهيئة العامة للبيئة أمس الأحد انتهاء أزمة الإطارات في موقع «رحية» واخلاءها تماما منها تمهيدا لتسليمها الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية في غضون ايام لتوزيعها على المواطنين منطقة صالحة للسكن في جنوب سعد العبدالله.

وقال وزير النفط ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس في تصريح صحفي خلال تنظيم الهيئة فعالية خاصة لاعلان الانتهاء من عملية نقل الاطارات من «رحية» الى «السالمي» ان منطقة «رحية» جنوب سعد العبدالله باتت الآن منطقة نظيفة خالية من الإطارات مؤكدا ان ازالتها تمت بجهد كبير وبما يعادل 45 ألف «درب» لنقل تلك الإطارات.

واضاف الوزير الفارس انه فيما يتعلق بالأعمال التي جرت في منطقة جنوب سعد العبدالله الإسكانية فقد «انتقلنا من مرحلة صعبة جدا فيما يتعلق بالمعوقات وأخذت جهدا كبيرا في النقل سواء من حيث إمكانيات النقل أو خطورة أثره البيئي على المنطقة».

وأوضح أن نقل الإطارات في «رحية» جاء نتيجة جهد وتكاتف وتعاون عدد كبير من الجهات الحكومية والخاصة على رأسها الهيئة العامة للبيئة التي تعاونت مع وزارة الداخلية والإطفاء والجيش والقطاع النفطي والقطاع الخاص.

وقال «كوني مشرفا على الهيئة العامة للبيئة وأترأس لجنة الخدمات في مجلس الوزراء فقد كانت اللجنة حريصة على متابعة أعمال نقل الإطارات وإزالة جميع المعوقات لمشروع جنوب سعد العبدالله» متمنيا أن تكون هذه الخطوة منطلقا للبدء في الأعمال الإسكانية في المنطقة.

وحول المخاوف من تكرار سيناريو الحرائق التي حدثت في منطقة «رحية» وحدوثها في «السالمي» أكد أن تخزين الإطارات في السالمي مؤقت وان هناك عمليات تقطيع ونقل سواء للسوق المحلي أو التصدير للخارج مبينا أن الطريقة المستخدمة في التخزين تتم وفق مواصفات عالمية توفر الحماية والسلامة الأمنية.

وذكر ان موقع الإطارات في منطقة «السالمي» محمي من خلال تسويره بسياج اضافة الى وجود منطقة أمنية مراقبة بالكاميرات لمتابعة الموقع.

من جانبه قال رئيس مجلس الادارة والمدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الاحمد في تصريح صحفي ان الهيئة تخلصت من هذه الاطارات بشكل كامل وفي فترة قياسية حيث تم نقل ما يقارب 42 مليونا و650 الف اطار الى منطقة السالمي في غضون ستة اشهر بالتعاون مع ست شركات من القطاع الخاص.

واوضح الشيخ عبدالله الاحمد انه تم طرح امر ازالة الاطارات ونقلها امام مجلس الوزراء في شهر نوفمبر 2019 ومن ثم مخاطبة المجلس البلدي للحصول على الارض لنقل الاطارات لها وتم تحقيق هذا الهدف بشكل سريع.

واكد حرص الهيئة على ان تكون الارض قريبة من مصانع اعادة التدوير وتم اختيار منطقة «السالمي» لانها تحتوي على مصنع قريب خاص لاعادة التدوير مبينا ان الهيئة تعمل على وضع خطة واضحة لاستدامة هذه الاعمال.واضاف ان اعادة تدوير المخلفات تشكل هاجسا كبيرا للدول وتسعى الهيئة جاهدة لوضع خارطة طريق للتخلص من الاطارات واعادة تدوير جميع النفايات على اختلاف انواعها في البلاد.

ولفت الى انه تم التنسيق مع المجلس البلدي والهيئة العامة للصناعة للقيام بهذا الدور حيث كان نقل جميع الاطارات أكبر هاجس وتحد لهم وتم التخلص منه وسيتم توزيع قسائم جنوب سعد العبدالله في المستقبل.

وشكر جميع القطاعات التي ساهمت في انجاز هذا الامر مبينا ان الهيئة تمكنت بفضل تكاتف الجهود مكتملة من الانتهاء من اخلاء المنطقة التي ستسلم بغضون ايام الى الهيئة العامة للرعاية السكنية بعد خروج الآليات منها.

وقال ان «السالمي» ستتحول الى منطقة كاملة لاعادة التدوير حيث يوجد حاليا مصنع واحد لاعادة التدوير في المنطقة يستوعب ما يقارب 3500 اطار يوميا ما يساهم في تخفيض الاطارات في الدولة مؤكدا سعي الهيئة لايجاد مصنعين اخرين للمساهمة في انتهاء مشكلة الاطارات في البلاد وسيكونان في الارض المخصصة للهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع «الصناعة» وستوزع على الشركات التي عملت على نقل الاطارات والتي ستقوم باعادة تدويرها معلنا انه وبعد الانتهاء من الاطارات سيتم تعميم التجربة على مختلف انواع النفايات في الدولة.

واكد ان الهيئة لن تسمح بإنشاء مرادم اخرى في البلاد واضاعة مساحات من الاراضي على المواطنين وسيتم وضع خارطة طريق للتعامل مع جميع النفايات وتحويل «السالمي» الى منطقة صناعية لاعادة التدوير ونقل جميع النفايات اليها لاعادة تدويرها وهو الهدف الاول للهيئة لتحقيق الاستدامة البيئية.

وبدوره قال رئيس لجنة شؤون البيئة البرلمانية الدكتور النائب حمد المطر ان اللجنة البيئية البرلمانية كان لها موقف كبير في هذا الملف مؤكدا انه كان هناك تعاون صادق بين اللجنة البيئية والمدير العام للهيئة العامة للبيئة وتم بفضل الشباب الكويتيين التمكن من إزالة هذه الإطارات.

واضاف النائب المطر ان هذه المشكلة البيئية أعاقت أهم مشروع سكني لمدة عقود والآن الدور على الحكومة لإيجاد المصادر المالية لتحقيق حلم الشباب الكويتيين لأن السكن هو المطلب الرئيسي لهم.

من جهته قال رئيس لجنة شؤون الإسكان البرلمانية النائب فايز الجمهور في تصريح صحفي ان هذا الإنجاز تم بدون أي كلفة على الدولة مبينا انه تم الاجتماع مع جميع اللجان التطوعية وتمت معرفة المشاكل والمعوقات الموجودة في مدينة جنوب سعد العبدالله لمحاولة تفاديها.واعرب النائب الجمهور عن شكره للمدير العام للهيئة العامة للبيئة الذي تعهد بإزالة جميع الإطارات.

وفي السياق قال عضو المجلس البلدي حمود العنزي في تصريح صحفي ان اكبر تحد تمت مواجهته خلال السنوات الماضية هو «رحية» وازالة اكبر مقبرة اطارات في العالم. ولفت العنزي الى ان المنطقة اليوم مستعدة للبدء بتنفيذ المشروع الاسكاني المرتقب في جنوب سعد العبدالله مبينا ان هناك حلولا مستدامة في مسألة نقل الاطارات الى السالمي بوجود مصانع لاعادة التدوير.

وذكر ان المجلس البلدي اتخذ ستة قرارات بيئية اربعة منها خاصة بالاطارات حيث تم تخصيص اراض للمصانع متوقعا انشاء اكثر من مصنع في المرحلة المقبلة لاستيعاب اكبر كمية ممكنة في الاطارات.

واضاف ان المجلس البلدي طرح رؤية للتعامل مع النفايات في الكويت بجميع انواعها كالنفايات الالكترونية والبلاستيكية والانشائية والبلدية.

وأكد ضرورة ان يكون هناك دعم لصناعات اعادة التدوير وتخصيص العديد من المناطق لها متوقعا ان يتم تخصيص اراض اخرى في «السالمي» لهذا الشأن وتصدير منتجاتها بما يتوافق مع اتفاقية «بازل» الخاصة بالنفايات.

### تحرير إخطار تلافي بحق المخالفين وإعادة التفتيش عليهم مرة أخرى

# «القوى العاملة»: رصدنا 20 موقعا مخالفا لقرار حظر تشغيل العمالة بالمناطق المكشوفة في «المطلاع»

أحد أفراد فريق التفتيش يحرر مخالفة

فريق عمل الظهيرة خلال جولة تفتيشية في مدينة المطلاع السكنية

الحفاظ على حياة العمالة هو الهدف الأسمى

رصد فريق تفتيش عمل الظهيرة التابع لادارة المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في الهيئة العامة للقوى العاملة أمس الاحد 20 موقعا مخالفا وعددا من أفراد العمالة تعمل في الاوقات المحظورة في مدينة المطلاع السكنية وتحرير 23 مخالفة بحقهم.

وقال رئيس قسم المتابعة والتفتيش للصحة والسلامة المهنية منصور المطيري في تصريح صحفي ان الجولة هي النهائية لفريق تفتيش لجنة عمل الظهيرة والذي يعمل منذ مطلع شهر يونيو الماضي حتى نهاية اغسطس الحالي.

وذكر ان القرار الاداري 535/2015 يحظر تشغيل العمالة في المناطق المكشوفة في اوقات الظهيرة من الساعة الـ 11 صباحا حتى الـ 4 عصرا نظرا لارتفاع درجات الحرارة، مبينا أن الكويت وقعت على اتفاقيات دولية خاصة بحقوق الانسان ويأتي هذا القرار تأكيدا على دورها الانساني.

ولفت الى انه سيتم تحرير اخطار تلافي بحق المخالفين وإعادة التفتيش عليهم مرة اخرى اليوم الاثنين وسيتم مخالفة العامل اذا تواجد في نفس المكان وإحالة المخالفة لادارة التحقيقات لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.

### تفقد المستشفى الأميري للاطمئنان على سير العمل يرافقه الوكيلان رضا والمطيري

# وزير الصحة: حذار من التهاون في التعامل مع الوباء في ظل تحسن المؤشرات

الشيخ باسل الصباح مجتمعاً مع العاملين في المستشفى الأميري

تفقد وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح يرافقه وكيل الوزارة الدكتور مصطفى رضا ووكيل الشؤون الفنية الدكتور عبد الرحمن المطيري المستشفى الأميري للاطمئنان على سير العمل.

واجتمع الصباح على هامش الجولة مع مديرة منطقة العاصمة الصحية الدكتورة أفراح الصراف ومدير المستشفى الأميرى الدكتور علي العلندا ورؤساء الأقسام الفنية في المستشفى.

وشكر الوزير جهود جميع العاملين في التصدي للجائحة، محذراً في الوقت نفسه وفي ظل استمرار تحسن مؤشرات الوضع الوبائي، من التهاون في التعامل مع الوباء، ومجددا الدعوة إلى مداومة الالتزام بالاشتراطات الصحية.